



إدارة الأزمات والكوارث في النظام السياسي الياباني
-دراسة في مرتكزات القيادة الفاعلة وآليات الكفاءة المؤسسية-

إدارة الأزمات والكوارث في النظام السياسي الياباني
-دراسة في مرتكزات القيادة الفاعلة وآليات الكفاءة المؤسسية-

م.د. آيات احمد سلمان الحسيني
جامعة المستنصرية -كلية العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : Ayat-ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات، إدارة الكوارث، النظام السياسي الياباني، القيادة الفاعلة،
الكفاءة المؤسسية، الحوكمة، السياسات العامة

كيفية اقتباس البحث

الحسيني، آيات احمد سلمان ، إدارة الأزمات والكوارث في النظام السياسي الياباني-دراسة في
مرتكزات القيادة الفاعلة وآليات الكفاءة المؤسسية- ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين
الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف
والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث
ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو
استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 10
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

“Crisis and Disaster Management in the Japanese Political System: A Study of the Foundations of Effective Leadership and Mechanisms of Institutional Efficiency

Asst. Prof. Dr. Ayat Ahmed Salman Al-Husseini
Al-Mustansiriya University – College of Political Science

Keywords : Crisis Management, Disaster Management, Japanese Political System, Effective Leadership, Institutional Efficiency, Governance, Public Policy.

How To Cite This Article

Al-Husseini, Ayat Ahmed Salman , Crisis and Disaster Management in the Japanese Political System:A Study of the Foundations of Effective Leadership and Mechanisms of Institutional Efficiency,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026,Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

Abstract:

This study examines crisis and disaster management within the Japanese political system as an advanced model of effective leadership and institutional efficiency. It analyzes the legal and regulatory frameworks and the coordination mechanisms between central and local governments in disaster response, particularly earthquakes and tsunamis. Crisis moments reveal the true capacity of government institutions and the competence of their leadership in delivering effective responses and preserving national cohesion. The study concludes that the success of the Japanese model stems from the integration of political leadership with proactive planning, institutional preparedness, and a supportive societal culture that enhances effective response. It also highlights the role of institutional structures in absorbing shocks and transforming them into opportunities to rebuild governance systems and develop national response mechanisms. The findings suggest that this model can be adapted by other countries in accordance with their specific institutional contexts. This research employs a descriptive-analytical approach,



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية

٢٠٢٦

المجلد ١٦ / العدد ١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠



describing and analyzing the legal and institutional frameworks for crisis and disaster management in Japan, and examining the role of political leadership and institutional coordination mechanisms in disaster response. The research also utilizes an analytical approach to study case studies, such as earthquakes and tsunamis, to assess the effectiveness of the government's response and draw conclusions. The research assumes that the success of the Japanese political system in managing crises and disasters is due to the integration of effective political leadership with institutional efficiency, through advance planning, clear legal frameworks, effective coordination between different governmental levels, in addition to community preparedness, which contributed to reducing the effects of disasters and enhancing the ability to recover.

المخلص :

يتناول البحث إدارة الأزمات والكوارث في النظام السياسي الياباني، بوصفها نموذجاً متقدماً في القيادة الفاعلة والكفاءة المؤسسية. ويركز على تحليل الأطر القانونية والتنظيمية وآليات التنسيق بين الحكومة المركزية والمحلية في مواجهة الكوارث، إذ تكشف لحظات الازمة عن الطاقة الحقيقية للمؤسسات الحكومية وجدارتها في الاستجابة الفاعلة وصون تماسك الامة، إذ تعد اليابان واحدة من أكثر المناطق الجغرافية عرضة للكوارث في العالم ولا سيما الزلازل والتسونامي. ويخلص البحث إلى أن نجاح التجربة اليابانية يعود إلى تكامل القيادة السياسية مع التخطيط المسبق، والجاهزية المؤسسية، والثقافة المجتمعية الداعمة للاستجابة الفعالة، ودور البنى المؤسسية في استيعاب الصدمات وتحويلها إلى فرص لإعادة بناء منظومة الحوكمة وتطوير آليات الاستجابة الوطنية مع إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في دول أخرى وفق خصوصياتها المؤسسية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي-التحليلي، من خلال وصف وتحليل الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الأزمات والكوارث في اليابان، ودراسة دور القيادة السياسية وآليات التنسيق المؤسسي في مواجهة الكوارث. كما يستعين البحث بالمنهج التحليلي لدراسة بعض الحالات التطبيقية، مثل الزلازل وأمواج التسونامي، بهدف تقييم كفاءة الاستجابة الحكومية واستخلاص النتائج. يفترض البحث أن نجاح النظام السياسي الياباني في إدارة الأزمات والكوارث يعود إلى تكامل القيادة السياسية الفاعلة مع الكفاءة المؤسسية، من خلال التخطيط المسبق، ووضوح الأطر القانونية، وفعالية التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة، إضافة إلى الجاهزية المجتمعية، الأمر الذي أسهم في الحد من آثار الكوارث وتعزيز القدرة على التعافي.

المقدمة

تعدّ الأزمات والكوارث من أبرز التحديات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة، لما تخلفه من آثار عميقة على الاستقرار السياسي، والأمن الإنساني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتزداد أهمية إدارة الأزمات والكوارث في الدول التي تتعرض بشكل متكرر لمخاطر طبيعية جسيمة، كما هو الحال في اليابان، التي تقع ضمن حزام الزلازل وتواجه باستمرار أخطار الزلازل وأمواج التسونامي والكوارث الطبيعية الأخرى. وقد فرض هذا الواقع على النظام السياسي الياباني تطوير منظومة متكاملة لإدارة الأزمات تقوم على التخطيط المسبق، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز القيادة الفاعلة في مختلف مستويات صنع القرار.

وانطلاقاً من ذلك، تمثل التجربة اليابانية نموذجاً مهماً في كيفية تعامل الدولة مع الكوارث بوصفها اختباراً حقيقياً لفاعلية القيادة السياسية وكفاءة المؤسسات العامة. إذ لم يقتصر نجاح اليابان في هذا المجال على التطور التقني أو الإمكانيات المادية، بل ارتكز أيضاً على أطر قانونية وتنظيمية واضحة، وآليات تنسيق فعالة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن دور الثقافة المجتمعية القائمة على الانضباط والمسؤولية الجماعية في دعم جهود الاستجابة والتعافي.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهمت مرتكزات القيادة الفاعلة وآليات الكفاءة المؤسسية في نجاح النظام السياسي الياباني في إدارة الأزمات والكوارث؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما طبيعة الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم إدارة الأزمات والكوارث في اليابان؟
٢. كيف تتجسد القيادة الفاعلة في عملية صنع القرار أثناء الأزمات؟
٣. ما دور التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في تعزيز كفاءة الاستجابة؟
٤. إلى أي حد أسهمت الثقافة المجتمعية في دعم سياسات إدارة الأزمات؟

فرضية البحث : يفترض البحث أن نجاح النظام السياسي الياباني في إدارة الأزمات والكوارث يعود إلى تكامل القيادة السياسية الفاعلة مع الكفاءة المؤسسية، من خلال التخطيط المسبق، ووضوح الأطر القانونية، وفعالية التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة، إضافة إلى الجاهزية المجتمعية، الأمر الذي أسهم في الحد من آثار الكوارث وتعزيز القدرة على التعافي.

أهمية البحث : تتبع أهمية البحث من عدة اعتبارات، أبرزها:

١. يسهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بإدارة الأزمات والكوارث من منظور سياسي ومؤسسي، مع التركيز على نموذج غير غربي متقدم.
٢. يقدم البحث تحليلاً لتجربة ناجحة يمكن الاستفادة منها في تحسين سياسات إدارة الأزمات في دول أخرى، ولا سيما الدول المعرضة للكوارث الطبيعية.
٣. يتيح البحث فهماً أعمق لدور القيادة والكفاءة المؤسسية في تعزيز فعالية النظم السياسية أثناء الأزمات.

٤. يساعد في استشراف سبل تطوير آليات الاستجابة للأزمات والكوارث في ظل التحديات العالمية المتزايدة.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي-التحليلي، من خلال وصف وتحليل الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الأزمات والكوارث في اليابان، ودراسة دور القيادة السياسية وآليات التنسيق المؤسسي في مواجهة الكوارث. كما يستعين البحث بالمنهج التحليلي لدراسة بعض الحالات التطبيقية، مثل الزلازل وأمواج التسونامي، بهدف تقييم كفاءة الاستجابة الحكومية واستخلاص النتائج.

هيكلية البحث : يقسم البحث الى عدة محاور اهمها :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي لإدارة الكوارث في اليابان

المحور الثاني: القيادة والكفاءة المؤسسية

المحور الثالث: الابتكار التكنولوجي وإدارة الكوارث

المحور الرابع: دراسة حالة تطبيقية - زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١.

المحور الخامس: الشراكة بين الدولة والمجتمع.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي لإدارة الكوارث في اليابان

أولاً : المفاهيم الأساسية لإدارة الأزمات والكوارث.

إن التغيرات والتحديات في بيئات المنظمات الداخلية والخارجية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث أزمات ومواقف مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها، وهذه الأزمات غالباً ما تحدث دون سابق إنذار أو تحذير مسبق، فهي مواقف لا يمكن تداركها دائماً بشكل كافٍ أو صحيح. وتكون آثارها مدمرة على المنظمة، مما يستدعي من الإدارة تحمل مسؤولياتها في إدارة الأزمة بصورة فعالة وناجحة^١، وعليه لابد التطرق الى مفهوم الازمة والكارثة وإدارة الازمات .

١- مفهوم الازمة : تُعرف الأزمة بأنها حدث مفاجئ أو موقف طارئ يهدد مصالح الدولة أو المنظمة أو المجتمع، ويستدعي اتخاذ قرارات عاجلة وحاسمة تحت ضغوط زمنية ومعلوماتية

محدودة. وتتميز الأزمات بعدة خصائص، منها عدم اليقين في طبيعة الحدث وتداعياته، والحاجة إلى استجابة فورية لتقليل الخسائر، والتأثير الكبير على الأهداف الأساسية مثل الاستقرار السياسي والأمن والموارد الاقتصادية أو السمعة المؤسسية، إضافة إلى كونها غالبًا مفاجئة وغير متوقعة، مما يزيد من صعوبة التعامل معها^٢

ويشير إلى أن الأزمات لا يمكن تجنبها دائمًا، وغالبًا ما تحدث دون أي إشعار مسبق أو تحذير، ولذلك يجب على الإدارة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في إدارة هذه المواقف بطريقة فعالة، بما يضمن الحد من آثارها المدمرة وتحقيق استجابة ناجحة. كما يوضح أن قدرة المنظمة أو الدولة على التعامل مع الأزمة تعتمد بشكل كبير على التخطيط المسبق، والكفاءة المؤسسية، والمرونة في اتخاذ القرار، إضافة إلى قدرة القيادة على توجيه الموارد واستراتيجيات الاستجابة بشكل مناسب^٣.

٢- مفهوم الكارثة : تُعرّف الكارثة (Disaster) بأنها حدث مفاجئ أو متدرج، طبيعي أو من صنع الإنسان، يؤدي إلى اضطراب شديد في النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي، ويتسبب في خسائر بشرية ومادية واسعة، تفوق قدرة المجتمع أو الدولة المتضررة على مواجهتها باستخدام مواردها الاعتيادية، الأمر الذي يستدعي تدخلًا استثنائيًا على المستويين الوطني أو الدولي^٤.

ويُميز مفهوم الكارثة عن الأزمة والحادثة من حيث حجم التأثير، واتساع نطاق الضرر، وطول مدة التعافي، إذ تمثل الكارثة أعلى درجات الخطر التي تهدد استقرار المجتمعات.

٣- إدارة الأزمة والكوارث: تشير إدارة الأزمات والكوارث (Crisis and Disaster Management) إلى مجموعة السياسات والإجراءات والخطط التنظيمية التي تعتمدها الدول أو المنظمات من أجل الاستعداد المسبق، والوقاية، والاستجابة، والتعافي من الأزمات والكوارث، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، بهدف تقليل الخسائر البشرية والمادية، وضمان استمرارية العمل، واستعادة الاستقرار بأسرع وقت ممكن^٥.

وهناك مجموعة من المراحل التي تمر بها إدارة الأزمات والكوارث عادة بأربع مراحل رئيسية مترابطة^٦:

- الوقاية والتخفيف (Prevention & Mitigation): تقليل احتمالات وقوع الأزمة أو الحد من آثارها المتوقعة.

- الاستعداد (Preparedness): وضع الخطط، وإجراء التدريبات، وبناء أنظمة الإنذار المبكر.



- الاستجابة (Response): التحرك السريع والمنظم لاحتواء الأزمة وتقليل الخسائر.
- التعافي وإعادة البناء (Recovery): استعادة النشاط الطبيعي، وإصلاح الأضرار، واستخلاص الدروس.

ثانياً: البيئة التشريعية والمؤسسية (القانون الأساسي للتدابير المضادة للكوارث ١٩٦١ والخطط الوطنية).

تُعد البيئة التشريعية والمؤسسية في اليابان أحد الأعمدة الرئيسة التي قامت عليها فاعلية إدارة الأزمات والكوارث، إذ اتسمت بالوضوح، والاستمرارية، والتكامل بين المستويات المختلفة للحكم، وقد شكّل صدور القانون الأساسي للتدابير المضادة للكوارث عام ١٩٦١ نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ إدارة الكوارث في اليابان، إذ جاء هذا القانون استجابة مباشرة لتجارب كارثية سابقة، وفي مقدمتها إعصار "إيسي وان" عام ١٩٥٩، الذي كشف قصور الأطر المؤسسية القائمة آنذاك.^٧

يهدف هذا القانون إلى وضع إطار شامل ومتكامل لإدارة الكوارث، من خلال تحديد المسؤوليات القانونية بدقة بين الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، والمؤسسات العامة والخاصة، بما يضمن وضوح الأدوار ومنع التداخل أو الازدواجية أثناء الأزمات. كما رسّخ القانون مبدأ القيادة المركزية مع التنفيذ اللامركزي، بحيث تتولى الحكومة المركزية، ممثلة برئيس الوزراء ومجلس إدارة الكوارث المركزي، مهمة التنسيق العام وصنع القرار الاستراتيجي، في حين تضطلع المحافظات والبلديات بتنفيذ التدابير الميدانية وفق خصوصياتها الجغرافية والديموغرافية^٨ وعلى المستوى المؤسسي، أقرّ القانون إنشاء مجلس إدارة الكوارث المركزي برئاسة رئيس الوزراء، ليكون الجهة العليا المختصة بوضع السياسات العامة، واعتماد الخطط الوطنية، والإشراف على جاهزية مؤسسات الدولة في حالات الطوارئ. ويضم المجلس ممثلين عن الوزارات المعنية والهيئات الفنية، بما يعزز التنسيق الأفقي بين مؤسسات الدولة، ويحد من البيروقراطية في لحظات الأزمات.^٩

أما الخطط الوطنية لإدارة الكوارث، فنُعدّ الأداة التنفيذية الأساسية لهذا الإطار التشريعي، إذ تقوم الحكومة اليابانية بإعداد خطط وطنية شاملة تُحدّث بشكل دوري، وتشمل مراحل ما قبل الكارثة (الوقاية والحد من المخاطر)، وأثناء الكارثة (الاستجابة الطارئة)، وما بعدها (التعافي وإعادة الإعمار). وتتميز هذه الخطط بكونها ملزمة قانونياً، ويتم إدراجها ضمن الميزانية العامة للدولة، بما يضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها وعدم بقائها حبراً على ورق^{١٠}.

وتجدر الإشارة إلى أن البيئة التشريعية اليابانية لم تبقَ جامدة، بل اتسمت بالمرونة والتطوير المستمر، حيث خضع القانون الأساسي لتعديلات متعددة، خاصة بعد الكوارث الكبرى مثل زلزال كوبي ١٩٩٥ و زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١، بهدف سد الثغرات، وتعزيز مفهوم الحد من المخاطر، وتوسيع دور المجتمع والقطاع الخاص في منظومة إدارة الكوارث^{١١}.

وبذلك، تعكس البيئة التشريعية والمؤسسية في اليابان نموذجًا متقدمًا يقوم على التشريع الاستباقي، والتخطيط طويل الأمد، والتكامل المؤسسي، وهو ما أسهم في رفع كفاءة الاستجابة، وتقليل الخسائر البشرية والمادية، وتحويل إدارة الكوارث من رد فعل مؤقت إلى سياسة عامة مستدامة.

ثالثًا : مفهوم "بوساي" والوعي المجتمعي بالكوارث.

يُعد مفهوم "بوساي" (Bosai) أحد الركائز الثقافية الأساسية التي تميز اليابان في مجال إدارة الكوارث، ويشير إلى الاستعداد والوقاية والحد من المخاطر قبل وقوع الأزمات، وليس الاكتفاء بالاستجابة بعد وقوعها. ويعكس هذا المفهوم فلسفة شاملة تتجاوز المسؤوليات الحكومية لتشمل المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، والأفراد، حيث يتم تربية الأجيال منذ الصغر على فهم المخاطر والتعامل معها بطريقة واعية ومسؤولة^{١٢}.

ينطلق مبدأ بوساي من إدراك أن اليابان تقع في منطقة عالية النشاط الزلزالي، وأن المخاطر الطبيعية مثل الزلازل والتسونامي والأعاصير جزء من الواقع اليومي، لذا فإن الوعي المجتمعي والمعرفة بالسلامة الشخصية والإجراءات الوقائية يمثلان خط الدفاع الأول. ويتجسد ذلك في برامج التوعية العامة، والتدريبات الدورية في المدارس والشركات، وتنظيم محاكاة الكوارث على المستوى المحلي والوطني، مما يعزز قدرة المجتمع على التصرف بسرعة وكفاءة عند وقوع الأزمات^{١٣}.

وقد أظهرت الدراسات أن ثقافة بوساي تسهم بشكل كبير في الحد من الخسائر البشرية والمادية، حيث يرتبط الاستعداد المجتمعي بالمرونة التنظيمية والجاهزية المؤسسية، ويُعد مثالاً عالمياً على دمج الثقافة المجتمعية في منظومة إدارة الكوارث، بدل الاختصار على الحلول التقنية والقانونية فقط^{١٤}.

المحور الثاني: القيادة والكفاءة المؤسسية

أولاً: القيادة السياسية العليا ومركزية القرار (رئيس الوزراء، مجلس إدارة الكوارث).
تلعب القيادة السياسية العليا في اليابان دورًا حاسمًا في فاعلية إدارة الأزمات والكوارث، إذ تمثل رئاسة الوزراء ومجلس إدارة الكوارث المركزي محور اتخاذ القرار الاستراتيجي والتنسيق العام بين

مختلف مؤسسات الدولة. ويتمحور هذا النظام حول مبدأ القيادة المركزية مع التنفيذ اللامركزي، بحيث تضمن الحكومة المركزية توجيه الموارد، وصنع السياسات، وإصدار القرارات الاستراتيجية في لحظات الأزمات، في حين تتولى المحافظات والبلديات تنفيذ التدابير الميدانية وفق خصوصياتها الجغرافية والديموغرافية^{١٥}.

وفقاً للقانون الأساسي للتدابير المضادة للكوارث (١٩٦١)، يشرف رئيس الوزراء على مجلس إدارة الكوارث المركزي، الذي يضم الوزراء المعنيين، ورؤساء الوكالات الفنية المختصة، وممثلين عن مؤسسات الدولة الأخرى، وهو الجهة العليا المخولة بوضع السياسات العامة، واعتماد الخطط الوطنية، والإشراف على جاهزية المؤسسات في حالات الطوارئ، يتيح هذا الهيكل تنسيقاً أفقياً فعالاً بين الوزارات والهيئات المختلفة، ويقلل من البيروقراطية والازدواجية في لحظات الأزمات، مما يسهم في سرعة الاستجابة وتحقيق الفاعلية المؤسسية^{١٦}.

ثانياً: آليات التنسيق بين الحكومة المركزية والمحافظات وقوات الدفاع الذاتي.

تُعد آليات التنسيق بين الحكومة المركزية والمحافظات وقوات الدفاع الذاتي (Japan Self-Defense Forces) أحد العناصر الجوهرية في نجاح إدارة الكوارث في اليابان. ويستند هذا التنسيق إلى هيكل إداري متدرج يدمج المركزية مع اللامركزية، حيث تتولى الحكومة المركزية، ممثلة برئيس الوزراء ومجلس إدارة الكوارث المركزي، تحديد السياسات الاستراتيجية، وتوجيه الموارد، وإعلان حالة الطوارئ عند وقوع الكوارث الكبرى^{١٧}.

على المستوى المحلي، تُضطلع المحافظات والبلديات بتنفيذ التدابير الميدانية، بما يشمل إخلاء السكان، وإدارة الملاجئ، وتقديم الخدمات الطارئة، وفقاً لخطط الكوارث الوطنية والخطط التشغيلية المحلية. ويعزز هذا التنسيق المرونة والقدرة على الاستجابة بسرعة، إذ يتم دمج المعلومات الميدانية مع القرارات المركزية لتحديد الأولويات وتحريك الموارد بكفاءة^{١٨}.

تلعب قوات الدفاع الذاتي اليابانية (JSDF) دوراً تكميلياً وفعالاً، إذ تُشارك في الإغاثة الطارئة، وإعادة الإعمار، وإدارة البنية التحتية الحيوية، مع الالتزام بتنسيق مباشر مع السلطات المدنية، لضمان عدم تداخل الأدوار وتكرار الجهود. ويُظهر هذا النموذج قدرة اليابان على دمج المؤسسات العسكرية والمدنية والمجتمع المحلي في منظومة متكاملة لإدارة الأزمات، مما يعزز من سرعة الاستجابة ويحد من الخسائر البشرية والمادية^{١٩}.

ثالثاً: الكفاءة المؤسسية في اتخاذ القرار والاستجابة للأزمات.

تعد الكفاءة المؤسسية من الركائز الأساسية التي تضمن فاعلية إدارة الكوارث في اليابان، إذ ترتبط مباشرة بسرعة اتخاذ القرار، وتنظيم الموارد، وتفعيل الخطط الوطنية بما يتوافق مع حجم

وطبيعة الأزمة. وتعكس الكفاءة المؤسسية قدرة المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، بما فيها الوزارات والهيئات الفنية، على العمل ضمن منظومة متكاملة ومتناسقة، بحيث يمكن الاستجابة بسرعة وفعالية دون تأخير أو ازدواجية في المهام^{٢٠}.

يتضح ذلك من خلال الإطار التشريعي المؤسسي الذي أرساه القانون الأساسي للتدابير المضادة للكوارث (١٩٦١)، حيث يحدد بدقة الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والمحافظات والبلديات، ويعزز هيكل القيادة المركزية مع التنفيذ اللامركزي. كما يشمل هذا الإطار اعتماد خطط تشغيلية وطنية ومحلية، وإجراءات تقييم المخاطر، وأنظمة الإنذار المبكر، وتدريبات محاكاة للكوارث، مما يزيد من جاهزية المؤسسات واستجابتها^{٢١}.

تظهر الكفاءة المؤسسية أيضاً في تنسيق الموارد البشرية والمالية والتقنية، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإدارة المعلومات الميدانية بشكل سريع ودقيق لدعم اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى حد من الخسائر البشرية والمادية وتحقيق استجابة متكاملة للأزمات. ويعد هذا النموذج مثلاً عالمياً على دمج الهيكل المؤسسي القانوني، والقيادة الفاعلة، والتنسيق بين الجهات المختلفة، في منظومة إدارة الكوارث^{٢٢}.

المحور الثالث: الابتكار التكنولوجي وإدارة الكوارث

أولاً: نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث باستخدام الذكاء الاصطناعي.

تعد التقنيات الحديثة والابتكار التكنولوجي أحد الأعمدة الأساسية التي قامت عليها فاعلية إدارة الكوارث في اليابان. ويمثل نظام الإنذار المبكر عنصراً حاسماً في تقليل الخسائر البشرية والمادية، حيث يتيح رصد الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والتسونامي، والأعاصير، وإصدار التحذيرات في الوقت المناسب للسكان والسلطات المحلية^{٢٣}، وقد تطور نظام الإنذار المبكر في اليابان ليشمل استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، مما يتيح عدة إمكانيات مهمة، أبرزها^{٢٤}:

١. التوقع المبكر للزلازل والكوارث الطبيعية: باستخدام بيانات المحطات الزلزالية، وأجهزة الاستشعار البحرية، ونماذج المحاكاة الرياضية، يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بشدة وموعد الزلزال أو ارتفاع الأمواج، وتقدير مناطق التأثير بدقة.

٢. دعم اتخاذ القرار الحكومي والفوري: تساعد التنبؤات الدقيقة السلطات على إصدار أوامر الإخلاء، وتحريك فرق الطوارئ، وتخصيص الموارد بشكل أمثل قبل وقوع الكارثة.

٣. التكامل بين مختلف الأجهزة والمؤسسات: يمكن ربط أنظمة الإنذار الذكية بين الحكومة المركزية والمحافظات، وقوات الدفاع الذاتي، والمؤسسات المدنية، مما يضمن سرعة انتشار التحذيرات وتقليل زمن الاستجابة.

٤. التعلم المستمر وتحسين دقة التنبؤات: باستخدام الذكاء الاصطناعي، تتعلم الأنظمة من الكوارث السابقة وتحسن من دقة النماذج المستقبلية، بما يعزز قدرة اليابان على التعامل مع المخاطر المتجددة بشكل أسرع وأكثر فعالية.

وقد أظهرت الدراسات أن الاستثمار في الابتكار التكنولوجي، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في نظم الإنذار المبكر، ساهم بشكل كبير في الحد من الخسائر البشرية وتقليل الأضرار الاقتصادية، خاصة خلال زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١.

ثانياً: البنية التحتية المرنة والهندسة المقاومة للزلازل.

تُعد البنية التحتية المرنة جزءاً أساسياً من منظومة إدارة الكوارث في اليابان، إذ تهدف إلى تقليل الأضرار المادية والحفاظ على استمرارية الخدمات الحيوية أثناء الكوارث الطبيعية. وتعتمد اليابان على الهندسة المقاومة للزلازل (Seismic-Resistant Engineering) في تصميم المباني والجسور والطرق والمرافق الحيوية، بما يتوافق مع أعلى المعايير الدولية للأمان^{٢٠}.

١. تصميم المباني المقاومة للزلازل: تعتمد الأبنية الحديثة على أنظمة امتصاص الصدمات والمرونة الهيكلية، التي تسمح للمبنى بالتحرك دون انهيار عند هزات أرضية شديدة، تشمل هذه المعايير المباني السكنية، المدارس، المستشفيات، والمرافق الحكومية الأساسية، لضمان استمرار العمل أثناء الكوارث.

٢. الجسور والطرق والبنية التحتية الحيوية تم تطوير جسور وطرق مرنة يمكنها الصمود أمام الزلازل والفيضانات، مع دمج نظم مراقبة ذكية للكشف المبكر عن أي أضرار، وتشمل المرافق الحيوية شبكات المياه والكهرباء والاتصالات، لضمان استمرارية الخدمات الأساسية أثناء الأزمات.

٣. التخطيط الحضري المرن: يتم تصميم المدن وفق مفهوم "المساحات المقاومة للكوارث"، الذي يحدد مناطق الإخلاء الآمنة، والمسارات البديلة، والملاجئ، بما يعزز قدرة المجتمع على التكيف السريع مع الكوارث.

٤. التكامل مع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: يتم توظيف نظم المراقبة الذكية والذكاء الاصطناعي لرصد البنية التحتية بشكل مستمر، وتقديم تنبيهات فورية عند حدوث أي تهديدات، مما يدعم اتخاذ القرار السريع ويقلل من الخسائر.

وقد أظهرت التجارب، مثل زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١، أن البنية التحتية المرنة والهندسة المقاومة للزلازل أسهمت بشكل مباشر في حماية الأرواح وتقليل الأضرار الاقتصادية، كما أنها تعزز القدرة على التعافي السريع بعد الكوارث

المحور الرابع: دراسة حالة تطبيقية - زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١

أولاً: الاستجابة السياسية والميدانية للأزمة.

شكل زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١ أحد أكبر الكوارث الطبيعية في تاريخ اليابان الحديث، إذ تسبب في أضرار جسيمة بالبنية التحتية وفقدان آلاف الأرواح، إضافة إلى كارثة نووية في محطة فوكوشيما. وقد سلطت هذه الأزمة الضوء على فاعلية الاستجابة السياسية والميدانية للسلطات اليابانية، كما أبرزت أهمية التخطيط المسبق والكفاءة المؤسسية والوعي المجتمعي^{٢٦}.

على المستوى السياسي، قامت الحكومة المركزية برئاسة رئيس الوزراء ومجلس إدارة الكوارث المركزي بإعلان حالة الطوارئ فور وقوع الزلزال، وتفعيل الخطط الوطنية لإدارة الكوارث، وشملت الاستجابة السياسية تنسيق الوزارات المختلفة، وتوجيه الموارد المالية والبشرية، وإصدار التوجيهات والإرشادات العامة للسكان، وتفعيل التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية^{٢٧}. أما على المستوى الميداني، فقد تحركت المحافظات والبلديات وفق خطط الإخلاء وإدارة الملاجئ، بينما لعبت قوات الدفاع الذاتي (JSDF) دوراً حيوياً في الإغاثة الطارئة، وإعادة فتح الطرق الحيوية، ونقل المصابين والناجين، وتأمين المرافق العامة. وتم تفعيل أنظمة الإنذار المبكر، والخطط التشغيلية للطوارئ، وبرامج التوعية المجتمعية التي أعدتها الحكومة منذ عقود، مما ساعد على الاستجابة السريعة وتقليل عدد الضحايا قدر الإمكان رغم حجم الكارثة الهائل^{٢٨}. تظهر هذه الحالة التطبيقية كيف أن التكامل بين القيادة السياسية العليا، والكفاءة المؤسسية، والوعي المجتمعي، والتكنولوجيا يمثل أساساً لنجاح الاستجابة للأزمات الكبرى، ويعكس فاعلية النموذج الياباني لإدارة الكوارث.

ثانياً: استراتيجية التعافي وإعادة البناء ودور وكالة إعادة الإعمار.

يعد الكارثة الكبرى التي شهدتها منطقة توهوكو في مارس ٢٠١١، أطلقت الحكومة اليابانية استراتيجية شاملة للتعافي وإعادة البناء، تهدف إلى إعادة تأهيل المناطق المتضررة، وإعادة تشغيل البنية التحتية الحيوية، وتعزيز القدرة المجتمعية على مواجهة الكوارث المستقبلية. وتعتمد هذه الاستراتيجية على تخطيط طويل الأمد، وتنفيذ منسق بين الحكومة المركزية والمحليات، مع إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني^{٢٩}.

في هذا السياق، تم إنشاء وكالة إعادة الإعمار (Reconstruction Agency) في مايو ٢٠١١، لتكون الجهة المسؤولة عن تنسيق جهود التعافي على المستوى الوطني، ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية، وتخصيص الموارد المالية والفنية، ومراقبة التقدم في إعادة بناء المناطق المتضررة. وقد عملت الوكالة على دمج الخبرة المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي، والتكنولوجيا الحديثة لضمان سرعة وكفاءة عمليات التعافي، مع التركيز على الاستدامة والمرونة في مواجهة المخاطر المستقبلية^{٣٠}.

تجسد هذه التجربة قدرة اليابان على الانتقال من مرحلة الاستجابة الطارئة إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء بطريقة منظمة، مع تعزيز التعاون بين الحكومة المركزية والمحليات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهو ما يعكس نموذجاً عالمياً يُحتذى في إدارة الأزمات الكبرى والتخطيط بعد الكوارث^{٣١}.

ثالثاً: الدروس المستفادة لتطوير السياسات والمؤسسات.

أظهرت تجربة زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١ مجموعة من الدروس الهامة التي ساهمت في تطوير السياسات العامة وتعزيز الكفاءة المؤسسية في إدارة الأزمات والكوارث في اليابان^{٣٢}:

١. أهمية التخطيط الشامل والجاهزية المؤسسية: أظهرت الأزمة أن وجود خطط وطنية متكاملة، وتدريبات ميدانية مستمرة، وأنظمة إنذار مبكر، يمثل عاملاً حاسماً في سرعة الاستجابة وتقليل الخسائر البشرية والمادية.

٢. دمج المجتمع المدني والقطاع الخاص: أثبتت الأزمة فعالية المشاركة المجتمعية، والتطوع المحلي، ودور الشركات في تقديم الدعم اللوجستي والخدمات الأساسية، مما يعزز المرونة ويقلل الاعتماد الكامل على الحكومة المركزية.

٣. التنسيق المركزي مع التنفيذ اللامركزي: برزت أهمية مركزية القرار على المستوى السياسي لضمان التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، مع تمكين المحافظات والبلديات من تنفيذ الإجراءات الميدانية بما يتناسب مع خصوصياتها الجغرافية والديموغرافية.

٤. التعلم المؤسسي المستمر: شجعت الأزمة على مراجعة القوانين والخطط الوطنية، وتطوير آليات إدارة المخاطر، وتعزيز قدرات الوكالات المتخصصة مثل وكالة إعادة الإعمار، لضمان استعداد أفضل لمواجهة الكوارث المستقبلية.

٥. الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار: أبرزت الأزمة ضرورة استخدام نظم الإنذار المبكر، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والهندسة المقاومة للزلازل، لدعم اتخاذ القرار وتحسين استجابة المؤسسات.

يمكن القول إن هذه الدروس ترسخ نموذج اليابان في إدارة الكوارث كإطار عالمي متكامل يجمع بين القيادة السياسية الفاعلة، الكفاءة المؤسسية، الثقافة المجتمعية، والتكنولوجيا الحديثة، وبشكل مرجعاً يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسات والمؤسسات في دول أخرى مع مراعاة خصوصياتها.

المحور الخامس: الشراكة بين الدولة والمجتمع

أولاً: دور المجتمع المدني والمتطوعين في دعم الاستجابة الحكومية.

تلعب الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز فاعلية إدارة الأزمات والكوارث في اليابان. فقد أظهرت التجارب العملية، لا سيما زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١، أن الحكومة لا يمكنها وحدها تلبية جميع الاحتياجات الطارئة بسرعة وفعالية. هنا يبرز دور المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمتطوعين المحليين في دعم الاستجابة، عبر^{٣٣}:

١. تقديم الدعم اللوجستي والخدمات الإنسانية: مثل توزيع المواد الغذائية والمياه، إدارة الملاجئ، والمساعدة في إعادة تشغيل الخدمات الأساسية.

٢. المشاركة في فرق الطوارئ المحلية: حيث يتم تدريب المتطوعين على إجراءات الإخلاء والإسعافات الأولية، مما يسرع من الاستجابة على المستوى الميداني.

٣. التنسيق مع السلطات المحلية: يعمل المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع المحافظات والبلديات، ضمن خطة مسبقة للكارثة، بحيث تُوزع المهام ويُحدّد نطاق تدخل كل جهة، بما يقلل الازدواجية ويعزز الكفاءة.

٤. تعزيز الثقافة المجتمعية للمرونة والجاهزية: من خلال البرامج التوعوية وورش العمل والمحاكاة المنتظمة للكوارث، ما يجعل المجتمع أكثر استعداداً للتصرف بسرعة وكفاءة عند وقوع الأزمة.

وقد أظهرت الدراسات أن المشاركة المجتمعية الفاعلة تسهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية، وتعزز قدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة، وتشكل نموذجاً عالمياً يمكن اقتباسه في دول أخرى، فإن رأس المال الاجتماعي والوعي المجتمعي يمثلان خط الدفاع الأول قبل وقوع الكارثة، ويساعدان على الانتقال السلس من مرحلة الاستجابة الطارئة إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء^{٣٤}.

ثانياً: مساهمة القطاع الخاص ونموذج المجتمع المقاوم.

يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في تعزيز قدرة اليابان على إدارة الأزمات والكوارث، من خلال تقديم الموارد المالية، والخدمات اللوجستية، والتقنية، والدعم المؤسسي للجهود الحكومية وقد أظهرت تجربة زلزال وتسونامي توهوكو ٢٠١١ أن الشركات لم تقتصر على حماية مصالحها

الاقتصادية، بل شاركت في توفير المواد الغذائية والمياه، واستئناف العمليات الإنتاجية الحيوية، ودعم البنية التحتية المحلية بالتنسيق مع السلطات الحكومية^{٣٥}.

يعكس هذا الدور الفاعل للقطاع الخاص مبدأ "المجتمع المقاوم" (Resilient Society)، الذي يقوم على دمج الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في منظومة واحدة لإدارة الكوارث. ويشمل هذا النموذج^{٣٦}:

١. التخطيط الاستباقي: تعاون الشركات مع الحكومة في إعداد خطط الطوارئ، والتدريب على إدارة الأزمات، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية خلال الكوارث.
٢. الاستجابة المتكاملة: مشاركة القطاع الخاص في عمليات الإغاثة والإسناد اللوجستي، بما يعزز قدرة الحكومة على التحرك بسرعة وفعالية.
٣. التعافي السريع: مساعدة الشركات على إعادة تشغيل العمليات الإنتاجية والخدمات الأساسية، ما يسرع من عملية التعافي الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتضررة.
٤. تعزيز الثقافة المؤسسية والمجتمعية للمرونة: حيث يسهم القطاع الخاص في نشر برامج التوعية والتدريب، بما يعزز الجاهزية المجتمعية ويقلل من أثر الكوارث المستقبلية.

وقد أظهرت الدراسات أن دمج القطاع الخاص في إدارة الكوارث يعزز من قدرة الدولة على الاستجابة السريعة، ويحد من الخسائر البشرية والمادية، ويجعل المجتمع أكثر مرونة وصلابة أمام الكوارث ويشكل نموذج المجتمع المقاوم في اليابان إطاراً عالمياً يحتذى به لتطوير شراكات فعالة بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص.

الخاتمة والاستنتاجات

تُظهر تجربة اليابان في إدارة الأزمات والكوارث نجاحاً واضحاً بفضل تكامل القيادة الفاعلة مع الكفاءة المؤسسية، مدعومة بالابتكار التكنولوجي والثقافة المجتمعية القائمة على الانضباط والمسؤولية. وقد بينت الدراسة أن فعالية الاستجابة لا تعتمد فقط على الموارد المادية أو التقنية، بل على وضوح الأطر القانونية، التنسيق بين مستويات الحكومة المختلفة، التخطيط المسبق، ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم الدولة.

ويؤكد البحث أن النموذج الياباني يمكن أن يشكل مرجعاً مهماً للدول الأخرى في تطوير سياسات إدارة الأزمات، مع ضرورة مراعاة الخصوصيات المؤسسية والسياسية والاجتماعية لكل دولة لضمان استجابة فعالة ومستدامة للأزمات والكوارث المستقبلية، ومن خلال ممانعنا نستنتج الاتي

١- نجاح النظام السياسي الياباني في إدارة الأزمات والكوارث يعتمد بشكل رئيس على تمازج القيادة الفاعلة مع كفاءة المؤسسات الحكومية، بما يضمن اتخاذ القرارات بسرعة ودقة أثناء الأزمات.

٢- الخطط الوطنية والتشريعات، مثل القانون الأساسي للتدابير المضادة للكوارث، تمثل عنصراً أساسياً في الاستجابة الفاعلة، حيث توفر أطراً واضحة للمهام والمسؤوليات بين الجهات المختلفة.

٣- وعي المجتمع الياباني بمخاطر الكوارث وثقافة الانضباط والمسؤولية الجماعية يشكلان دعامة أساسية لتفعيل السياسات الوقائية ودعم عمليات الإغاثة والتعافي.

٤- نظم الإنذار المبكر، الذكاء الاصطناعي، والهندسة المقاومة للزلازل عززت قدرة الدولة على التنبؤ بالكوارث والحد من آثارها، مؤكدة أن التكنولوجيا عنصر أساسي في الإدارة السيادية للأزمات.

٥- مساهمة المتطوعين والقطاع الخاص أسهمت في تعزيز مرونة المجتمع وقدرته على الاستجابة للأزمات، مما يعكس نموذج "المجتمع المقاوم".

الهوامش

^١ جوزه عبد الله ، نظام إدارة الازمات في المنظمات المعاصرة، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد، ٨، العدد ٢، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية- جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٠.

^٢ محمد حسين محمد عبد العال ، ادارة الازمات واثرها على جودة القرارات الادارية بوزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بالمحافظات الجنوبية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، اكااديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى غزة ، فلسطين ، ٢٠١٧، ص ٢٠

^٣ أحمد عبد الرحمن حسن ، إدارة الأزمات: المفهوم، المراحل، والاستراتيجيات ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠١٢، ص ٤١.

^٤ المصدر نفسه ، ص ٥٥.

⁵ United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), Terminology on Disaster Risk Reduction, 2017, p. 13.

⁶ Coppola, D. P., Introduction to International Disaster Management, 2015, pp. 38-40

⁷ Murakami, S., "Trends in Disaster Management Measures in Post World War II in Japan," Journal of Disaster Research, Vol.1 No.1, 2006, p75

⁸ Lbid, pp 90-93.

⁹ Central Disaster Prevention Council (Central Disaster Management Council, <https://japan.kantei.go.jp>

¹⁰ Rena Kikuchi et al., "A Comparison of Disaster Management Plans for Both Japan and Myanmar," Journal of Disaster Research, Vol.13 No.1, 2018, pp.62-69.

¹¹ Sakurai Seiichi, Hanshin Three Decades On: Has Japan's Disaster Response Advanced Since the Kobe Quake?, 2025, <https://www.nippon.com>

¹² Josep Pastrana-Huguet, Japan's Culture of Prevention: How Bosai Culture Combines Cultural Heritage with State-of-the-Art Disaster Risk Management Systems, Sustainability, 14(21), 2022, p 20.



¹³ Lbid.

¹⁴ Kaori Kitagawa, Exploring 'everyday-life preparedness': Three case studies from Japan, International Journal of Disaster Risk Reduction , V 34, 2019, Pp 265-266

¹⁵ Asian Disaster Reduction Center, Final Report – Disaster Management System in Japan (Central Disaster Management Council structure and functions),2014, p. 17.

¹⁶ Background Report – Disaster Law: Japan Desk Survey, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC) ,2012,pp12-14

¹⁷ Oriki, Ryoichi, The Role of Self-Defense Forces (SDF) in Responding to the Great East Japan Earthquake, National Institute for Defense Studies symposium paper , <https://www.nids.mod.go.jp/english/event/symposium/pdf>

¹⁸ Ishiwatari, Mikio , Institutional Coordination in Disaster Management: Engaging National and Local Governments in Japan , Natural Hazards Review, Vol. 13, No. 2, American Society of Civil Engineers (ASCE), 2012, p 95.

¹⁹ Oriki, Ryoichi , op.cit,

²⁰ Aldrich, Daniel P, Building Resilience: Social Capital in Post-Disaster Recovery, University of Chicago Press,2012, pp. 41–45.

²¹ Ishiwatari, M.. Disaster risk management at the national level: Japan. Washington, DC: World Bank / GFDRR, 2013, p 10.

²² OECD. . Japan's resilience to disasters: Building back better. Paris: OECD Publishing,2015, p 35.

²³ Suppasri, A., Leelawat, N., & Imamura, F, Disaster recovery and reconstruction following the 2011 Great East Japan Earthquake and tsunami: A business process management perspective, 2015, p311

²⁴ Lbid,pp 313-314

²⁵ Kodama, F., Disaster Risk Reduction in Japan: Seismic-Resistant Infrastructure and Urban Planning. Tokyo: Springer Japan,2013, pp. 45–48.

²⁶ Koresawa, Atsushi , “Main Features of Government's Initial Response to the Great East Japan Earthquake and Tsunami,” Journal of Disaster Research, Vol. 7 No. 1,2012, p110.

²⁷ Shaw, Rajib; Ishiwatari, Mikio; Arnold, Margaret , Disaster Risk Reduction in Japan. Springer, Tokyo,2013, p46

²⁸ Kingston, Jeff , Japan's Nuclear Crisis: The Routes to Responsibility, Routledge, London,2012,p 35.

²⁹ Leelawat, N., Suppasri, A., & Imamura, F, Disaster recovery and reconstruction following the 2011 Great East Japan Earthquake and tsunami: A business process management perspective. International Journal of Disaster Risk Science, 6,2015, p312.

³⁰ Lbid,p314

³¹ Aldrich, Daniel P, op.cit, p144

³² Shaw, R., Ishiwatari, M., & Arnold, M., Disaster Risk Reduction in Japan. Tokyo: Springer,2013,pp67-70

³³ Shaw, R., Ishiwatari, M., & Arnold, M. ,opcit, pp. 89–94.

³⁴ Aldrich, D. P , op.cit ,p107

³⁵ Shaw, R., Ishiwatari, M., & Arnold, M. ,opcit, p 94

³⁶ Aldrich, D. P , op.cit ,p108-110

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر باللغة العربية .

١. أحمد عبد الرحمن حسن ، إدارة الأزمات: المفهوم، المراحل، والاستراتيجيات ، دار الفكر العربي، القاهرة ،

٢٠١٢.

٢. جوزة عبد الله ، نظام إدارة الازمات في المنظمات المعاصرة، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد، ٨، العدد ٢، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية- جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠.
٣. محمد حسين محمد عبد العال ، ادارة الازمات واثرها على جودة القرارات الادارية بوزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بالمحافظات الجنوبية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، اكااديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى غزة ، فلسطين ، ٢٠١٧.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية .

1. Aldrich, Daniel P, Building Resilience: Social Capital in Post-Disaster Recovery, University of Chicago Press, 2012,
2. Asian Disaster Reduction Center, Final Report – Disaster Management System in Japan (Central Disaster Management Council structure and functions), 2014 .
3. Background Report – Disaster Law: Japan Desk Survey, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC), 2012 .
4. Central Disaster Prevention Council (Central Disaster Management Council, <https://japan.kantei.go.jp>)
5. Coppola, D. P., Introduction to International Disaster Management, 2015.
6. Ishiwatari, M.. Disaster risk management at the national level: Japan. Washington, DC: World Bank / GFDRR, 2013,
7. Ishiwatari, Mikio , Institutional Coordination in Disaster Management: Engaging National and Local Governments in Japan , Natural Hazards Review, Vol. 13, No. 2, American Society of Civil Engineers (ASCE), 2012,
8. Josep Pastrana-Huguet, Japan's Culture of Prevention: How Bosai Culture Combines Cultural Heritage with State-of-the-Art Disaster Risk Management Systems, Sustainability, 14(21), 2022 .
9. Kaori Kitagawa, Exploring 'everyday-life preparedness': Three case studies from Japan, International Journal of Disaster Risk Reduction , V 34, 2019 .
10. Kingston, Jeff , Japan's Nuclear Crisis: The Routes to Responsibility, Routledge, London, 2012,.
11. Koresawa, Atsushi , "Main Features of Government's Initial Response to the Great East Japan Earthquake and Tsunami," Journal of Disaster Research, Vol. 7 No. 1, 2012,
12. Leelawat, N., Suppasri, A., & Imamura, F, Disaster recovery and reconstruction following the 2011 Great East Japan Earthquake and tsunami: A business process management perspective. International Journal of Disaster Risk Science, 6, 2015 .
13. Murakami, S., "Trends in Disaster Management Measures in Post World War II in Japan," Journal of Disaster Research, Vol.1 No.1, 2006 .
14. OECD. . Japan's resilience to disasters: Building back better. Paris: OECD Publishing, 2015,.
15. Oriki, Ryoichi, The Role of Self-Defense Forces (SDF) in Responding to the Great East Japan Earthquake, National Institute for Defense Studies symposium paper , <https://www.nids.mod.go.jp/english/event/symposium/pdf>
16. Rena Kikuchi et al., "A Comparison of Disaster Management Plans for Both Japan and Myanmar," Journal of Disaster Research, Vol.13 No.1, 2018.
17. Sakurai Seiichi, Hanshin Three Decades On: Has Japan's Disaster Response Advanced Since the Kobe Quake?, 2025, <https://www.nippon.com>
18. Shaw, R., Ishiwatari, M., & Arnold, M,. Disaster Risk Reduction in Japan. Tokyo: Springer, 2013 .
19. United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), Terminology on Disaster Risk Reduction, 2017.